ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:

Researcher: Riam Naem Hasan

Dr. Thaer Rahem Khadom

University :University of Al-Qadisiyah

College: College of Arts

Email:

riamnaa@gmail.com

Keywords: Social justice, class, equality, investment

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	19	Dec	2021
Accepted	6	Nov	2023
Available online	1	Jan	2024

Sociology of Social Justice: An Analytical Study of Barriers and Strategies for Achievement"

This research aims to identify the key factors that facilitate and hinder social justice, understand the relationship between social justice and social solidarity, and uncover significant proposals that contribute to achieving social justice.

The significance of this research lies in the importance surrounding the concept of social justice and the challenges it faces. It has become essential to conduct specific studies that shed light on the foundations and obstacles to achieving social justice, while also focusing on the historical evolution and patterns of social justice.

© 2024 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/

"سيسيولوجيا العدالة الاجتماعية "دراسة تحليلية في المعوقات واستراتيجية تحقيقها"

الباحثة : ريام نعيم حسن /جامعة القادسية /كلية الآداب /قسم الاجتماع
م.د. ثائررحيم كاظم: جامعة القادسية / كلية الآداب /قسم الاجتماع

الملخص:

يهدف هذا البحث الى معرفة اهم العوامل التي تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية ومعوقاتها ،معرفة العلاقة بين العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي ،بالإضافة الى التوصل الى اهم المقترحات التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

تكمن اهمية هذا البحث من الاهمية التي يكتنفها مفهوم العدالة الاجتماعية ، وصعوبة تحقيقها في السنوات السابقة والحالية ،حيث اصبح من الضروري اجراء دراسات خاصة تسلط الضوء على مرتكزات ومعوقات تحقيق العدالة الاجتماعية ،بالإضافة الى التركيز على التطور التاريخي وانماط العدالة الاجتماعية توصل البحث الى مجموعة من النتائج منها :

1. للتضامن الاجتماعي دور كبير في تحقيق العدالة الاجتماعية ويتضمن هذا المفهوم مساعدة الافراد المحتاجين وتخفيف اعبائهم الاقتصادية.
2. يعتبر الفرد هو المسؤول الرئيسي عن تحقيق العدالة الاجتماعية ،فالفرد الذي يمارس العدالة داخل أسرته تعكس على المجتمع بأكمله باعتبار ان الأسرة هي جزء مصغر من المجتمع.
3. هنالك علاقة بين نقص كفاءة السياسة الاقتصادية وزيادة نسبة الفقر وذلك لأن الزيادة الكبيرة في البطالة والفقر وما خلفته من زيادة اعمال العنف والجريمة والارهاب سببها عدم وجود قادة يمتلكون الرؤيا الكاملة في الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية وهذا هو السبب الرئيسي في زيادة نسبة الفقر.
4. بما ان العدالة الاجتماعية تحتاج الى العديد من المقومات من اجل تحقيقها وتتجسد من خلال العديد من الصور لذلك لابد من وجود مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيقها وتنوعت هذه المعوقات وتعددت من مكان وزمان الى مكان وزمان اخر، ويعتبر انعدام تكافؤ الفرص نتيجة عرقلة تحقيق العدالة الاجتماعية.

واخيرا قدم البحث مجموعة من التوصيات منها :

1. الى وزارة الداخلية مساندة منظمات المجتمع المدني من اجل الوقوف بوجه التحديات التي تواجه الافراد في المجتمع عند مطالبتهم بالخدمات الاساسية التي تضمن لهم حياة كريمة .

2. الى المؤسسات الدينية الاهتمام بتنشيط دور الخطب والندوات الدينية بتوجيه الافراد في المجتمع بضرورة تعاون الافراد بعضهم مع البعض الاخر ،وترسيخ قيم العدالة الاجتماعية بين الافراد في المجتمع .
3. الى رئاسة الوزراء العراقية العمل على تقليل الفوارق الطبقية بين الافراد في المجتمع من خلال تطبيق العدالة الاجتماعية ،فالمجتمع الذي يكون افراده في مستوى طبقي متقارب تكون علاقاته الاجتماعية جيدة.
4. الى هيئة النزاهة القضاء على الفساد الإداري وانعدام تكافؤ الفرص على اعتبار انهما من الاسباب الرئيسة التي تؤدي الى انعدام تحقيق العدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: العدالة الاجتماعية، الطبقية ، المساواة ، الاستثمار

المقدمة :

تعد قضية العدالة الاجتماعية من القضايا المهمة التي يترتب عليها تحولات تاريخية مهمة ،بالإضافة الى ان العدالة الاجتماعية هي من اهم الاسباب التي تؤدي الى اندلاع التظاهرات الشعبية وهذا ما كان واضح للأحداث الاخيرة التي حدثت في العراق من خروج الالاف من المواطنين من مختلف الاعمار والمستوى المادي والثقافي من اجل توفير فرص العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية ،وتتضمن العدالة الاجتماعية بالدرجة الاساس المحاول الاقتصادية من حيث الية توزيع الثروات وما يترتب عليها من تفاوت في الدخل .

ظهرت اهمية العدالة الاجتماعية لدى المجتمع من اجل تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في مختلف جوانب الحياة "اجتماعية ،اقتصادية ،تعليمية ،صحية ،سياسية " فمن حق كل فرد ان يحصل على حقوقه بصورة متساوية مع الاخرين.

كما تلعب العديد من العوامل دورا كبيرا في تحقيق العدالة الاجتماعية ومن هذه العوامل العلاقات الاجتماعية حيث يساهم رأس المال الاجتماعي في مواجه المشكلات الاجتماعية من الفقر وضعف التنمية والاستبعاد الاجتماعي وهذه كلها مشاكل ناتجة من عدم تحقيق العدالة الاجتماعية.

الفصل الاول :الاطار العام للبحث

المبحث الاول :عناصر البحث الاساسية

اولا : مشكلة البحث

تعد العدالة الاجتماعية مطلب من المطالب الأساسية التي تنادي بها المجتمعات في كل زمان ومكان ،كما تعتبر الميزة الاولى للإنسان وللمجتمعات التي يعيش فيها فمتى ما تحققت العدالة الاجتماعية في مجتمع ما

ازدهرت الفضائل الاخرى في هذا المجتمع كالمساواة والرضا وحب السلام وبالعكس فالمجتمع الذي يعاني من وجود مجموعة من العوامل التي تعمل على عرقلة تحقيق العدالة الاجتماعية ينتشر فيه الحرمان والتهميش وهذه كلها عوامل تنتمي الى الخبرة الانسانية .

واذا كانت العدالة الاجتماعية هي المطلب الذي ينشده البشر فأن هذا المطلب لا يمكن ان ينفصل بأية حالة من الاحوال عن الحاجات الأساسية التي يتطلبها بناء الانسان ، هذا وتدعونا هذه الدراسة الى التركيز على حماية الافراد من الحرمان الاقتصادي او عدم وجود ضمانات كافية لحقوق الانسان الاساسية فتحقيق هذه الحقوق يتطلب تحقيق المساواة الاجتماعية وسيادة القانون على الجميع وكل هذا هو مؤشرات للعدالة الاجتماعية ،وفي ضوء ما سبق تتمحور اشكالية الدراسة حول تساؤل رئيسي مفاده "ما هي المعوقات التي تعرقل تحقيق العدالة الاجتماعية ،وما هي سبل تحقيقها بالإضافة الى معرفة العلاقة بينها وبين الضمان الاجتماعي

ثانيا :اهمية البحث

تنبع اهمية هذا البحث من الاهمية التي يكتنفها مفهوم العدالة الاجتماعية ، وصعوبة تحقيقها في السنوات السابقة والحالية ،حيث اصبح من الضروري اجراء دراسات خاصة تسلط الضوء على مرتكزات ومعوقات تحقيق العدالة الاجتماعية ،بالإضافة الى التركيز على التطور التاريخي وانماط العدالة الاجتماعية ثالثا :اهداف البحث:

ان لكل دراسة هدفا أو مجموعة من الأهداف يسعى الباحث إلى تحقيقها وهذا ما يجعلها اضافة علمية , وبذلك تعد أهداف الدراسة احد أهم العوامل المؤثرة في اختيار مشكلة الدراسة ،ومن هذه الاهداف :

1. معرفة اهم العوامل التي تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية ومعوقاتها .
2. معرفة العلاقة بين العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي .
3. التوصل الى اهم المقترحات التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

المبحث الثاني: تعريف العدالة الاجتماعية ومراحل تطورها

اولا :العدالة الاجتماعية **Social Justice** :

لغة : العَدْلُ : ما قامَ في النفوسِ أنهُ مُستقيمُ ،وهُو ضِدُ الجَورِ ،عَدَلَ الحاكِم في الحُكم يَعْدِل عَدلاً ، وَهُو عادِلُ مِن قَومٍ عُدُولٍ وعَدْلِ ، وَفي أسماء اللهِ الحسنى العَدْلُ ،هُو الذي لا يَميلُ به الهَوَى فيجُورَ في الحُكْمِ ،فالعَدْلُ هو الحُكم بالحقُ ،يُقالُ :هو يَقضِي بِالحَقُ ويَعْدِل أي أنه حُكم عادِل(ابن منظور، 2002: 2838)

وفي الاصطلاح يعد مفهوم العدالة الاجتماعية من اوسع المفاهيم المتداولة في الدراسات الاجتماعية والسياسية وكذلك من المفاهيم الاساسية في فلسفة الاخلاق والحقوق والسياسة والدين، عرفها الانسان منذ فجر التاريخ وبداية حضارته هدفا له وسعى لتحقيقه وارسائه ويعد من اكثر المواضيع قدسية في السلوك الاجتماعي ،فهي وليدة المجتمع وقواعدها ظهرت قبل ان تزدهر فكرة القانون ومفهومه لذا فالعدالة هي الفضيلة الاولى والاساسية(امين، 2010: 21) فهي المبدأ الوضعي او الطبيعي الذي يحدد معنى الحق ويوجب احترامه وتطبيقه فاذا تعلقت العدالة بالشيء المطابق للحق فهذا يدل على المساواة والاستقامة بينما اذا تعلقت بالفاعل دلت على احدى الفضائل الاصلية وهي الحكمة والعدالة والعفة والشجاعة (عجاجة، 2011: 26)

وتعني العدالة في استعمالها الاعتيادي "معاملة الافراد معاملة متساوية دون التحيز بينهم واعطاهم حقهم كما تقرره القواعد و المبادئ العامة وبذلك توصف المحاكم التي تطبق العدالة على الحالات الفردية بأنها جزء من نظام العدالة وتؤدى العدالة حين يطبق القانون من دون تحيز او خوف او مفاضلة (الغانمي، 2010: 470)

وتعرف بأبسط تعاريفها على انها تعاون الافراد في مجتمع متحد يحصل فيه كل عضو على فرص متساوية وفعلية لكي ينمو ويتعلم لأقصى ما تتيح له قدراته فهي تتصل بالجهود الرامية لتأكيد الفرص والحماية المتساوية لكل الناس في حدود النظم المعمول بها (هاشم، 2006: 44)

وتعرف الباحثة العدالة الاجتماعية اجرائياً: على انها حق من حقوق الافراد الذي يتضمن اعطاء كل فرد حقوقه بصورة متساوية دون اي تميز بينهم ،وهي من المبادئ التي ينص عليها القرآن الكريم والاحاديث النبوية ويعتبر تحقيق هذه المبادئ علامة بارزة من علامات تقدم المجتمع .

ثانيا: تطور مفهوم العدالة الاجتماعية وانماطها:

1. تطور مفهوم العدالة الاجتماعية

يكتنف تعريف العدالة الاجتماعية عدم اتفاق بالغ عليها ، حيث يعتقد البعض أن السعي لها وهم وأنه يجب أن تقودنا مُثل اخرى كما في الحرية الفردية ، وأن تحديد وتعريف العدالة الاجتماعية كمفهوم مستقر يعد أمر

معقدا الا أن الكثير من المفكرين والباحثين يرونه أمر ليس بالمستحيل على الرغم من ذلك ، وفي السنوات الأخيرة أصبحت العدالة الاجتماعية أمر يتعلق بالمواطنة والحقوق وليس بالتبرعات والعمل الخيري ، اي انه يتعلق في صلب السياسات العامة والمجتمع ككل وليس فقط المحتاجين(جمال وخلف وآخرون، 2008: 12)

فهي من المصطلحات الواسعة التي تناولتها الدراسات الاجتماعية والسياسية ،وكذلك هي من المفاهيم القديمة التي عرفها الأنسان منذ فجر التاريخ وبداية حضارته وكانت هدفا له ويسعى في تحقيقها وارسالها وتعد من أكثر المواضيع قدسية في السلوك الاجتماعي ،فتعد العدالة وليدة المجتمع وقواعدها ظهرت قبل أن تنمو فكرة ومفهوم القانون وبذلك يمكن القول بأن العدالة هي الفضيلة الاولى والأساسية(امين، 2010: 12).

ويمكن الاشارة الى العدالة على اعتبار انها مبدأ أخلاقي يتم في ضوء المساواة بين البشر في الواجبات والحقوق وفي الثواب والعقاب وتوزيع الفرص ومن ثم فأنه يحقق الانسجام بين اعضاء المجتمع الواحد(زايد، 2010: 7) فهي ليست مجرد قيمة كما هو الحال في سائر القيم وانما هي من اعلى الفضائل الاجتماعية على الاطلاق حيث اعتبر جون سيتوارت ميل العدالة الاجتماعية الجزء الاهم والاكثر قدسية والزاما على الاطلاق في الاخلاق كلها بينما العالم جون لوك فقد ذهب الى ان العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان الطبيعية هي من اقوى المطالب في اي نظام سياسي مهما كان (ساندل، 2009: 36-37).

وفي بداية القرن العشرين اصبح مصطلح العدالة الاجتماعية اكثر سهولة حيث يتبناه كل من الليبراليين والاشتراكيين ومع ذلك كان وصول الحركات الاشتراكية في اوائل القرن العشرين كمنافسين بصورة جدية على السلطة السياسية محورا هاما لتطوير الافكار حول العدالة الاجتماعية حيث اجبر ذلك التحدي الاشتراكي الليبرالي على القاء نظرة نقدية حول ملكية الاراضي وقضايا اخرى تتعلق بتوزيع الثروة، وتبنت تعريفات الليبرالية للعدالة الاجتماعية المطالبة بتبني الدول سياسات اصلاحية من شأنها تؤدي الى توزيع عادل للموارد الاجتماعية وكذلك الدفاع عن اقتصاد السوق الحر، وبذلك نجد في عام **1925** أيدت فكرة العدالة الليبرالية بشكل رسمي في المنشورات البابوية ،وظهر التطور التدريجي لمفهوم العدالة الاجتماعية فظهرت الدعوة الى التخفيف من النتائج السلبية لأداء الرأسمالية فقدم جون رولز عام**1971** نظرية العدالة لأداخل مفاهيم جديدة عن العدالة التوزيعية لتقليص عدم المساواة فيصف رولز ان المجتمع العادل يسمح بالحرية الاكثر شمولية كذلك يسعى لتوزيع عادل للخدمات والمكافآت طبقا لاحتياجات أفراد المجتمع ، وفي عام **1978** قام مجموعة من علماء علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي بتقديم مجموعة من القضايا حول مفهوم العدالة الاجتماعية ،وكيف يمكن للعدالة ان توفر ضمان توزيع عادل للموارد وكذلك فرص مستقبلية لمواجهة المشكلات الاجتماعية ، وقد اجتذبت العدالة الاجتماعية انتباه العلماء في كافة انحاء العالم حيث بدأت في عام **1985**

سلسة متواصلة من المؤتمرات الدولية بشأن العدالة الاجتماعية ففي هولندا تم عقد المؤتمر بشأن العدالة الاجتماعية وأُرها على العلاقات الانسانية (ابراهيم، 2015: 434-435) .

وتربط العدالة الاجتماعية في الاساس ببذل كل جهد لضمان ان الافراد والجماعات يتمتعون بفرص متساوية في الحصول على الخدمات والمكافآت (Andy & Cartels, 2009: 3) بينما الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين فقد اقرت في عام **1996**وثيقة تحتوي على قواعد جديدة للممارسات المهنية فقد ركزت على ضرورة تعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية من قبل الاخصائيين الاجتماعيين حيث يرى البعض ان العدالة في ابسط مفاهيمها هي غياب الظلم ، والبعض الاخر بأن العدالة هي السبيل الى مثالية المجتمع ، ويمكن تصنيف الجهود لتعريف العدالة الاجتماعية في مدخلين مختلفين هما الحداثة وما بعد المحادثة فيركز مدخل الحداثة على فكرة ان العدالة موجودة كغاية لتحقيق الهدف بينما مدخل ما بعد الحداثة فأنه يرفض فكرة وجود معايير وأسس موضوعية للعدالة ، فالعدالة تم انشائها في المجتمع نتيجة لعملية مشاركة سكان المجتمع كمجموعات حول ما هو عادل (Amanda, 2009: 4-5).

الى أن وصفها البعض بأنها المشاركة المتساوية والكاملة لجميع الفئات في المجتمع لتلبية احتياجاتهم ويدخل ضمن ذلك تكوين المجتمع رؤية منصفة لجميع الفئات التي توجد بداخله دون تميز بينهم لذلك نجد ان تعاريف كثيرة عن الظلم الاجتماعي اتفقت على تحقيق العدالة الاجتماعية يتحقق من خلال القضاء على الفقر وانشاء سياسة بيئية سليمة وتحقيق تكافؤ الفرص للتنمية الشخصية والاجتماعية فوجود العدالة الاجتماعية يحقق توزيع الثروة داخل المجتمع بالإضافة الى تحسين الحالة الصحية للسكان. (Victor, 2006: 8-9)

ولقد ظهرت أنماط حديثة من التفكير في العدالة في القرن التاسع عشر، ويرجع هذا التفكير إلى تغير التصورات السائدة عن بيئة العالم الاجتماعي، والتأثير الذي تستطيع المؤسسة البشرية أن تمارسه في تغيير ذلك العالم ، وكان كل من العالم هوبز وهيوم وغيرهم من المفكرين الآخرين قد صوروا تلك البيئة سابقا على أنها نتاج للأفعال والممارسات البشرية وليس تضاريس تشكلها حصريا يد الطبيعة، كذلك في بداية القرن التاسع اكتسبت هذه الصورة أهمية وحيوية اكثر من السابق ،هذا وأيد الكثير من المفكرين وجهة النظر التي تنص على أن الصفات الأساسية للبيئة الاجتماعية ومن ضمنها التنظيمات الاجتماعية والمؤسساتية التي جعلت نسبة كبيرة من السكان يعيشون حياة بائسة غير آمنة إلى حد كبير، مما أدى إلى موت الناس في سن مبكرة نتيجة تصرفات وأعراف ومؤسسات تستطيع إخضاعها للإصلاح أو تغييرها بالإضافة الى امكانية الغاها نتيجة جهود بشرية إذا تطلب الأمر (جونستون، 2012: 205)

وتبين مما تقدم أن مفهوم العدالة الاجتماعية ان مفهوم مركب وواسع ولعدة أسباب منها تعدد الروافد والمنابع التي تغذي مفهوم العدالة الاجتماعية ، فهي فكرة فلسفية مثلما هي فكرة دينية وقيمة اجتماعية ومبدأ أخلاقي ومنها التداخل الشديد بين مفهوم العدالة الاجتماعية وعدد من المفاهيم الاخرى مثل المساواة وتكافؤ الفرص والتهميش والتمييز والفقر والحرية والعدالة القانونية ، والاتصال الوثيق بين العدالة الاجتماعية والنظم الاقتصادية- الاجتماعية ومنها تعدد مجالات تطبيق العدالة الاقتصادية(العيسوي، بلا: 135-136)

2. انماط العدالة الاجتماعي

تختلف انماط العدالة الاجتماعية باختلاف طبيعة وديانة المجتمعات ، وكذلك تقاليد افراده ومنها العدل الالهي الذي نصت عليه الكتب الدينية ،و العدل البشري الذي يضعه الانسان وتكون المادة قوة مساندة له فبدونها يصبح مجرد امنيات ،وفي هذا الاطار قدم العديد من رجال الاجتماع والفلاسفة والمصلحين الاجتماعين والمفكرين عدة انماط للعدالة الاجتماعية (هاشم، 2006: 89-99) ومن هذه الانماط هي:

1. العدالة التوزيعية **Distributive justice**

ظهرت بعض الآراء في العصر الحديث التي اكدت على عدم المساواة في الدخل وبذلك ارتبطت العدالة التوزيعية بالمسؤولية الاجتماعية ،ونادت هذه الآراء بضرورة عزل طبقة الاغنياء عن طبقة الفقراء في داخل المجتمع الواحد ،وبذلك نجد ان العدالة التوزيعية تضمن جودة الرعاية الصحية والتعليم وتوفير رعاية للأطفال وايواء محدودي الدخل بالسكن المناسب وتوفير حماية لجميع الافراد بموجب القانون وتوزيع الموارد على جميع افراد المجتمع بصورة متساوية دون اي تفرقة على حساب النوع او العرق وغيرها ..(Anthony, 2003: 74-75) وتتعلق عدالة التوزيع بالمخرجات او النتائج التي يحصل عليها الفرد من وظيفته وخاصة مخرجات توزيع الاجور او الترقيات او المزايا العينية ويتحقق احساس العاملين بعدالة التوزيع في المنظمة عندما يشعر الفرد ان ما يحصل علية من مكافأة تتناسب مع يبذله من جهود مقارنة مع الجهود التي يبذلها الاخرين والعوائد التي حصلوا عليه (النجار، 2017: 14)، اما التوجيه الديني الاسلامي فيؤكد بضرورة تحقيق المساواة بمقدار الحاجة ،فالإسلام ركز على تدعيم اسس ايدولوجية يتحدد بمقتضاها توجيه اوضح للعدالة الاجتماعية والاقتصادية والتوزيع العادل والتحديد الواضح للمسؤولية والحرية (خليفة، 2003: 231).

2. العدالة السياسية **Political justice**

يستمد هذا النمط من الدستور ،حيث يرسم معنى المساواة والحرية لضمان بناء البنية الاساسية للمجتمع ،فالعدالة السياسية ناتجة من حقيقة ان الدستور يسعى الى تلبية متطلبات الحرية وتوفير المشاركة السياسية بطريقة متساوية لكل افراد المجتمع (John, 1999: 194).

3. العدالة التصحيحية **Corrective justice**

تعد العدالة التصحيحية النمط المكمل للعدالة التوزيعية ولا تظهر اهميتها الا بعد ان تكون العدالة التوزيعية قد تحققت بصورة فعلية ،حيث تستهدف العدالة التوزيعية حصول كل طرف يدخل في علاقة ما مع غيره على وضع متساو مع الطرف الاخر ،بحيث لا يحصل اي منها على اكثر او اقل من الثاني ،كما تتضمن النظر الى الجماعات المحرومة في ضوء احوالها الحاضرة وحرمانها في الماضي (هاشم، 2006: 103).

4. العدالة الانتقالية **Transition justice**

يعد هذا النمط من المفاهيم التي انتشرت على نطاق واسع ، وتعتبر العدالة الانتقالية الية تتيح انتقالا او تحولا من جهاز استبدادي لا يوجد فيه حكم للقانون الى نظام ديمقراطي يحترم حقوق الانسان الا انها ملتبسة جدا من ناحية الفلسفة التي تقوم عليها او الاساليب التي تستخدمها ،ويهدف هذا النمط الى اعادة الكرامة للضحايا ،وتعزيز التغيرات على مستوى المؤسسات التي يقتضيها تحقيق علاقة جديدة بين السكان من اجل مواكبة حكم القانون ،ودون اقرار الممارسات التي ترقى الى الافلات الجزئي او الكلي من العقاب بالإضافة الى بناء الثقة بين الجماعات المتحاربة (سوتاس، 2008: 83).

5. العدالة الاقتصادية **Economic justice**

يعد هذا النمط واحد من بين العديد من الابعاد التي ترتبط بالحياة في المجتمع ، فيعني وجود فرص متاحة للعمل الهادف مع توفير عدالة في التوزيع للمكافآت والانشطة الانتاجية ،حيث يتم التعامل معها باعتبارها جانب من جوانب العدالة الاجتماعية ،فالفرق بين العدالة الاجتماعية والاقتصادية غير مقبول فكريا حيث يعمل على وجود فوارق بين المجالات الاجتماعية والاقتصاديةز(Social Justice, 2006: 14) .

6. العدالة المؤقتة **Temporary justice**

يشير هذا النمط الى مفهوم جديدة للعدالة الذي يظهر في الاوضاع التي تشهد نزاعات للتصدي للجرائم التي تنشر بصورة واسعة الانتشار او المتواصلة حيث تجعل اجواء الخوف والذعر السائدة من الخطورة والصعوبة بمكان اجراء تحقيق في الانتهاكات ،حيث بالإمكان تقديم شكاوي بشكل رسمي عند وقوع

الانتهاكات وهذا نظام قضاء تم اعداده للدول التي تنتقل من مرحلة النزاع المسلح الى نظام جديد من الديمقراطية والسلام ،فهذا النظام يهدف الى مواجه قضايا المساءلة على الانتهاكات الصارخة او المنهجية لحقوق الانسان التي ترتكب خلال النزاع ليس على المقاضاة القانونية فقط بل يمتد الى الصالحة وتجديد الثقة المدنية واعادة بناء حياة الضحايا(دليل خاص بالمدافعات عن حقوق الانسان، 2007: 99)

7. العدالة التبادلية **Mutual justice**

ان العلاقات المتبادلة بين الناس في المقايضة تحكم بواسطة العدالة التبادلية وكذلك في تبادل الاموال والسلع ،ويفترض فيها ان تتساوى الاشياء المتبادلة كما ان المساواة بين الاشخاص المتبادلين انفسهم ،والا حصل التعدي والاستغلال ،وهذا النمط من العدالة غالبا ما يضيع في الازمات الاقتصادية والحروب والتبادل لا يكون في السلع فقط وانما يكون في العلوم والافكار ايضا ،فالتبادل الفكري هو الاغنى (سعادة، 1990: 97)

الفصل الثاني : أسس ومعوقات تحقيق العدالة الاجتماعية

المبحث الاول : اسس تحقيق العدالة الاجتماعية

تنوعت وتعددت الاساليب والوسائل التي تستخدمها دول العالم من اجل تحقيق العدالة والتوازن بين اقاليم البلد الواحد او بين الريف والحضر او بين احياء المدينة ذاتها وتختلف هذه الوسائل من دولة الى دولة اخرى ، وذلك لأن تحقيق العدالة يعتمد على جملة من المتغيرات تتمثل في طبيعة التناقض بين احياء المدينة ، ومستوى تطور الاقتصاد والانتاج وحجم الاستثمارات المخصصة حيث تعتبر المتغيرات بمثابة مؤشرات عامة لتحقيق العدالة الاجتماعية (هاشم، 2008: 339) ويرى كل من توريس ،وابل ،وماكلارينو ،وشابير، وغيرهم ان تحقيق العدالة الاجتماعية يمكن ان تتم من خلال المواطنين انفسهم عن طريق المطالبة بحقوقهم وتعزيز الانتماءات السياسية وممارسة الحكم الذاتي ،وبذلك يجب على الحكومات توفير شبكة امان اجتماعي لكل افراد المجتمع و مراعاة العدالة في توزيع الموارد(Joseph, 2006: 4).

وتعتبر الارادة السياسية للحكومات من خلال تعزيز البرامج الاجتماعية المقدمة والسياسات وتوجيه سياسات الحكومات نحو ضمان التوزيع والعادل للموارد والمنافع وتوفير الفرص المتاحة للجميع دون اي نوع من التمييز على حسب العرق او الانتماء الديني او الجنس او اي عامل اخر من

العناصر الاساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية (Joseph, 2006: 5)، وفيما يلي عرض لبعض من الأسس او المرتكزات الاساسية اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية :

1. الضمان الاجتماعي **Social Security**

يعد الضمان الاجتماعي من احد الاركان الاساسية للعدالة الاجتماعية ، حيث يتمتع بمكانة خاصة في ضمان كرامة الانسان وبتأكيد في وثائق القانون الدولي لبرامج منظمة العمل الدولية وحقوق الانسان ، بالإضافة الى الزام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية الدول الاطراف فيه بحق كل شخص الحصول على الضمان الاجتماعي ويشمل ذلك الحق في الحصول على الاستحقاقات عينا او نقدا والمحافظة عليها دون تمييز لضمان الحماية من بعض الامور منها ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية ، وعدم كفاية الدعم الاسري خاصة البالغين المعاقين او الاطفال بالإضافة الى غياب الدخل المرتبط بالعمل بسبب العجز او المرض او الامومة او اصابات تحدث ضمن اطار الشيخوخة او البطالة او العمل ، وتذهب لجنة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الى ان التدابير التي يتعين استخدامها من اجل توفير استحقاقات الضمان الاجتماعي لا يمكن الافصاح عنها ضمن اطار ضيق وانما تعريفها بالشكل الذي يكفي جميع الاحوال حدا ادنى من التمتع بهذا الحق من حقوق الانسان لكافة الافراد وهذه التدابير تشمل الانظمة القائمة على التأمين الاجتماعي والاشتراكات التي توفر استحقاقات لكل فرد يواجه خطرا ما او نظم الاعانة الاجتماعية او حالة طارئة وتعطى هذه الاستحقاقات لأصحاب الحاجة من اللجنة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية (اللجنة المعنية بالحقوق، 2008: 57)

فهو وسيلة الدول الرأسمالية في تكوين نوع من التكافل الاجتماعي أو توفير الحد الادنى من الحياة الكريمة لذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين والفقراء والمتعطلين عن العمل والعجزة وأسرهم وكبار السن ويستخدم هذا المفهوم من اجل التوازن الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع في اغلب المجتمعات (عبدالكافي، 2006: 271).

2. العدالة التوزيعية **Distributive justice**

تعرف العدالة الاجتماعية على انها التوزيع العادل للأعباء والموارد من خلال نظم الدعم والاجور والتحويلات ودعم الخدمات بصورة عامة وخاصة الخدمات التعليمية والصحية ويتحقق كل هذا من خلال عدد من المحاور التي يتم من خلالها توزيع الدخل واعادة توزيع داخل المجتمع كالتالي (النجار، 2012: 119):

1. المحور الاول يهدف هذا المحور الى اصلاح هيكل الدخول والاجور والذي يتم من خلال تحديد المستوى المعيشي للعاملين بأجر ويعكس بصورة أو اخرى توزيع القيمة المضافة المتحققة في العملية الانتاجية بين ارباب العمل والعاملين لديهم فحجر الزاوية للعدالة الاجتماعية هي سياسات الاجور .
2. المحور الثاني يختص هذا المحور بنظام الضرائب الذي يعيد توزيع الدخول من خلال طريقة توزيع الاعباء الضريبية ،فالنظام الضريبي يتمتع بدرجة اعلى من الكفاءة في تحسين الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية وتستند فلسفة النظام الضريبي متعدد الشرائح والتصاعدي الى ان اصحاب الدخل العالي هم الاكثر استفادة من الانفاق العام على الخدمات العامة و البنية الاساسية بما يستوجب عليه ان يسهم بمعدلات اعلى في الحصيلة الضريبية التي يتم من خلالها الانفاق العام .
3. المحور الثالث يتعلق هذا النمط بتمكين المواطنين من كسب عيشهم من خلال توفير فرص العمل لهم ،وبذلك يسمح لهم بالحصول على حصة من الدخل القومي بصورة كريمة من عملهم سواء كان من خلال قيام الحكومة بتهيئة البنية الاقتصادية وتسهيل تأسيس الاعمال بكل احجامها بما يخلق فرص عمل في القطاعات الخاصة او من خلال توفير فرص عمل حقيقية وليست بطالة مقنعة لدى الدول وقطاعها العام وهيئتها الاقتصادية وجهازها الحكومي .
4. المحور الرابع يختص هذا المحور بالتحويلات والدعم السلعي ودعم الخدمات العامة وهذا الانفاق موجه الى طبقة الفقراء ومحدودي الدخل والشرائح الرئيسية من الطبقة الوسطى ،و توفير مصدر دخل للفئات الاكثر فقرا والعاطلين عن العمل على اعتبار ان ذلك جزء من حصتهم وحقهم من ايرادات الموارد الطبيعية وكواجب ومسؤولية الاجتماعية على الدولة تجاه مواطنيها وحقهم في الحياة من طعام وشراب والعمل والتعليم والسكن بالإضافة الى الرعاية الصحية .

3. الديمقراطية **Democracy**

هي حكم الشعب ويتسع هذا الحكم لكل مذهب يؤمن بحكم الشعب لنفسه باختياره الحر لحكامه وعلى وجه الخصوص القائمين منهم بالتشريع ثم برقابتهم ، وحكم الشعب يعني حكومة اغلب الشعب بشكل نظام يتميز عن انظمة حكومة الاقلية او انظمة الحكم الفردية ، والديمقراطية هي أسلوب حياة في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتشمل الحرية بمعناها الواسع (عبدالكافي، 2012: 211).

فلا تجتمع العدالة الاجتماعية مع الديكتاتورية ،فالفساد دائما ما ينتشر في المجتمعات التي تعاني من الديكتاتورية حيث تتوغل في كافة المجالات نتيجة قيام الحكام الطغاة بإحاطة انفسهم بمجموعة فاسدة تعمل على تحقيق ثروات فاحشة من خلال استغلال سلطاتهم ونفوذهم من اجل استمرار حكم الطاغية ،وبذلك نجد ان النظم الديكتاتورية تعاني شعوبها من المشاكل الاجتماعية الخطرة والفقر في حين انه

توجد حكومة ديمقراطية ووطنية فأنها تدفع المجتمع قدما نحو رفع مستوى المعيشة والتقدم ويمكن الاستفادة في هذا المجال بتجربة تركيا والهند مع حزب التنمية والعدالة ،وتسعى الحكومات الديمقراطية الى تحقيق العدالة الاجتماعية والتي من اهم مظاهرها منها تقليل التفاوت بن الطبقات فالمجتمعات تتكون من ثلاث طبقات وهم طبقة غنية وطبقة متوسطة وطبقة فقيرة ورغم ان الكثيرين ينظرون الى العدالة الاجتماعية على انها تقليل الفوارق بين الطبقات الا ان العمل تختلف باختلاف الآراء فهنالك من يرى من خلال الاخذ من الاغنياء واعطاء الفقراء وهذا الرأي من الممكن ان يصبح المجتمع بموجبه بأكمله من الفقراء، وهنالك من يرى ان نشجع رجال الاعمال والاغنياء على انشاء المشروعات او زيادة الطاقات الانتاجية للمصانع وما يحمله ذلك من اثار ايجابية على توفير فرص العمل والتنمية وزيادة الحصيلة الضريبة بالإضافة الى القيام بمسؤولياتهم الاجتماعية والمشاركة الفعالة في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية(حماد، 2014: 70-72).

4. المساواة **Equality**

تعتبر المساواة من الحقوق القديمة للإنسان التي اوجدتها المواثيق الدستورية القديمة والحديثة ، حيث أكدت جميع الإعلانات الدولية والمواثيق لحقوق الإنسان على المساواة القانونية بين الناس جميعاً ،دون التميز بينهم لأي سبب كان سوى الجدارة والكفاية ،يرتبط مبدأ المساواة أحياناً بالعدالة الاجتماعية ويلعب دوراً أساسياً في فكرة العدالة بحيث لا يمكن إنكاره او التقليل من أهميته ،إن من بين معاني العدالة الاجتماعية هي المساواة وتعتبر هي المعنى الجذري والأصلي للعدالة ، وهذا الاستنتاج يرتبط بنوع معين من المساواة ، وهي المساواة المعقولة والنسبية او القانونية لأن الافراد يختلفون من حيث الاستعداد العملي والعلمي والفكري والاستعداد والإمكانيات والنبوغ والقدرة على العمل والابتكار والمبادرة ولذلك فإن إعطاء المكافأة المتساوية والجزاء لهم تعتبر مخالفاً للعدالة وبناء على ذلك اعتبرنا معنى المساواة هي تساوي الجميع في النعم والمكافأة والجزاء ،فإن هذا غير ممكن بل ويعتبر ظلماً وليس عدالة ومخالفاً لمصلحة المجتمع لأنه يمنع التقدم والسعي حيث تولد المساواة المطلقة نوعا من اللامساواة المنافية لروح العدالة وهي تساوي المبادرين والمجدين وأصحاب التخطيط والإرادة والمكافحين والخاملين والمتقاعسين لذا فأن الأساس في العلاقة بين العدالة الاجتماعية والمساواة هي الاستحقاق والكفاءة (محمد، 2010: 54)

وتعد المساواة ضرب من ضروب العدالة ،لان العدالة الاجتماعية تستوجب تحقيق المساواة بين كافة افراد الشعب ،وهذا المفهوم يصدم بقوة بالواقع العلمي فالأفراد يتمايزون من حيث الاستعداد الشخصي

والمواهب والقدرات على الرغم من المساواة تعني في صورها المثالية عدم التمييز بين الافراد بسبب اللغة او الاصل او الجنس او العقيدة (فوده، 2006: 1-2).

وتعتبر المساواة اساس للديمقراطية وهي بكل تأكيد تحقق العدالة الاجتماعية ويمكن التعبير عن المساواة في الحقوق والواجبات على اختلاف انواعها فالمجتمعات التي تتسم بالمساواة تتمتع بالحقوق والواجبات بمساواة كاملة والمساواة تنبع من الاصل الانساني حيث معظم الناس ينالون حرية الوصول الى مستوى اساسي من الخدمة وان الجميع يحظى بالتعليم والصحة وغيرها بغض النظر عن الفروق الطبقية (ابراهيم، 2017: 241)

5. تكافؤ الفرص **Equal Opportunity**

يعتبر تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص من المرتكزات الاساسية للعدالة الاجتماعية بالإضافة الى انه يعتبر من الميادين الواسعة الذي يشتمل على المساواة في توزيع مكتسبات التنمية بين مناطق المملكة ، وفي الامتيازات الوظيفية والترفيعات وعدالة التعيينات في المؤسسات الخاصة والعامة بالإضافة الى عدالة القبول في الجماعات وتوزيع الدراسية للطلاب ، والاهم في تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص هو ما يختص بالوصول الى الوظائف القيادية حيث يشكل هذا المجال الجذع الرئيسي الذي تتفرع منه مجالات تكافؤ الفرص (الكواري، 2004: 46)

وهناك استراتيجيات خاصة لتحقيق العدالة الاجتماعية منها (النجار، 2012: 200)

1. استراتيجية تمكن الفقراء التي تهدف الى التركيز على امراض واحوال الفقراء وتوفير خدمات الصحة الانجابية ومكافحة الامراض السارية ذات الاثار الوخيمة والوقاية من امراض الطفولة عن طريق التدبير العلاجي لأمراض الطفولة والتطعيم وتقليص سوء التغذية .
2. اعادة تخصيص الخدمات والموارد باستهداف المستضعفين والفقراء استهدافا مباشرا لتقليص عددهم واعادة تخصيص الموارد بحسب المناطق الجغرافية وانشاء نظم للرعاية الصحية الاولية يتيسر للجميع الوصول اليها ودعمها بمستشفيات ملائمة ومناهضة التوزيع غير العادل للموارد البشرية وغير المتوازن وتشجيع الجهات غير الحكومية على تقديم الخدمات الصحية في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات .
3. تقليل عبء المدفوعات النثرية المباشرة لقاء الخدمات الصحية وغيرها ، وزيادة اموال المانحين كجزء من الانفاق الكلي وكذلك زيادة الميزانية والتدرج في فرض الرسوم والاعفاء من فرض الرسوم الرسمية وغير الرسمية وتشجيع المشاطرة الجماعية للمخاطر واليات الدفع المسبق .

4. تشجيع العمل المشترك بين القطاعات لتحقيق مكاسب صحية ، والتوسع في الامداد بالماء وتقليص معدلات استهلاك التبغ والوقاية من حوادث المرور وزيادة مداخيل الفقراء وتعزيز التنمية المجتمعية المحلية المتكاملة .

1. التكافل الاجتماعي **Social Solidarity**

يعرف التكافل الاجتماعي على انه حق من الحقوق الاساسية للإنسان التي كفلها الله تعالى لعباده ، ونجد من خلال ذلك ان للإنسان حق في ان يعيش حياة كريمة لأنها لا تقتصر على التجارب الانسانية التي ظهرت بتقدم الانظمة السياسية كما هو الحال في العالم الغربي في القرن العشرين وانما هي قواعد ثابتة في المناهج الاسلامية ،ويمكن تقسيم التكافل الاجتماعي حسب وجه نظر العلماء الى قسمين (المحمادي، 2009: 202-203)

1. التكافل المادي : الذي يعبر عنه مساعدة الفقراء بالأموال وضمان انتقالهم من حالة الفقر الى حالة الغني.
2. التكافل المعنوي : ويعبر عن هذا النوع بالتعليم والنصائح والصداقة والمودة والمواساة في الاحزان وغيرها من الكثير من اشكال العطاء .

المبحث الثاني : معوقات العدالة الاجتماعية

وتعد العدالة الاجتماعية مطلباً أساسياً للإنسان في كل مكان وزمان ، كذلك تعتبر الفضيلة الأولى للإنسان والمجتمعات التي يعيش فيها ومتى ما تحققت العدالة الاجتماعية ازدهرت الفضائل الأخرى كالمساواة والرضا والخير والسلام والحب ،بينما يحدث العكس اذا اختلت الموازين الخاصة بالعدالة الاجتماعية حيث ينتشر الاستبداد والظلم واللامساواة والحرمان والتهميش وهذه كلها تعود الى التجربة الانسانية وبذلك فأن هذه المأساة ترافق الانسان طيلة مسيرته وعبر تأريخه (الحديدي، 2014: 5).

وفيما يلي عرض لبعض المعوقات التي تقف امام تحقيق العدالة الاجتماعية

1. الاستبعاد الاجتماعي **Social exclusion**

إن جذور نشأة وتطور مصطلح الاستبعاد الاجتماعي تعود الى فرنسا عام **1974** من قبل العالم رينيه لينوار للإشارة الى الأفراد الذين يعانون مشكلات اجتماعية ولا تؤمن لهم حماية من قبل التأمين الاجتماعي كما هو الحال في الافراد المعاقين جسدياً ،والمعاقين عقلياً ، وغير المنسجمين اجتماعياً ، وأشارت بهذا المعنى تقطيع العلاقات بين الفرد والمجتمع كما اعترف لينوار بأهمية تحسين ظروفهم الاقتصادية من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي وتطور هذا المفهوم على يد العالم لينوار من خلال اطروحته لتشمل كافة الافراد المحرومين جزئياً أو كلياً من المشاركة في مجتمعهم والمجالات المختلفة للحياة الاجتماعية (الديب ومحمد، 2015: 3).

وعرفت المؤسسة الاوربية الاستبعاد الاجتماعي بأنه العملية التي يستبعد بها الافراد او الجماعات كليا او جزيئا من المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيش فيه ، وان المفكرين اللذين يرغبون في تطبيق مفهوم الاستبعاد الاجتماعي ذهبوا الى الاخذ بواحد من الاتجاهين (هيلز و لوغوان وآخرون، 2007: 28-29)

1. الاتجاه الاول : يركز هذا الاتجاه على مشكلات معينة وكثيرا ما كانت مشكلات حادة والتي تعد أمثلة او حالات للاستبعاد الاجتماعي ، ففي وحدة الاستبعاد الاجتماعي التي تم تشكيلها بمجلس الوزراء في بريطانيا بعد الانتخابات العامة في سنة **1998** فقد تفادت الوقوع في شرك الخلافية الخاصة بينما ركزت دراسات اخرى على البطالة لمدة طويلة وعلى ظاهرة هجران البعض لمناطق معيشتهم والشبكات الاجتماعية وهذا النوع من الدراسات تكون تفصيلية وقادرة على كشف الواقع.
2. الاتجاه الثاني : يصور هذا الاتجاه الاستبعاد الاجتماعي باعتباره غياب المشاركة في الجوانب الرئيسية من حياة المجتمع ، ويذهب روم الى الانتقال من الفقر الى الاستبعاد الاجتماعي يتضمن ثلاث خطوات:

1- من وجود النفقة الى وجود الحرمان .

2- من التحليل الاستاتيكي الى التحليل الديناميكي

3-من وجود الموارد لدى الفرد او على مستوى الاسرة الى وجودها على مستوى المجتمع المحلي الكبير.

ويرى أدلر في نظريته التي تنظر الى المجتمع والأفراد كشيئين مترابطين حيث يكافح بصورة مستمرة بهدف الوصول الى الكمال وكذلك أوضح ان الاسرة اهم الفئات الاجتماعية التي تؤثر في نمو الشخصية فالفرد مع اخوانه واخواته وتفاعله معهم يتكون اسلوب حياته وهذا ما يؤثر في نمو وتطور الشخصية ، فيما أكد أن اي شخص باعتباره كائن اجتماعي لا يستطيع ان ينفصل كليا عن الافراد الاخرين وعن الالتزامات نحوهم ، اما (انتوني كيدنز) فيرى أن الاستبعاد الاجتماعي يتعاكس مع مبدأ الفرص المتكافئة والتي تؤدي الى وجود فرص مهنية وتعليمية غير متكافئة وكذلك يشكل الاستبعاد انكار للفرص المتكافئة على صعيد المشاركة السياسية (علي وجاسم، 2017: 132).

وتسهم كل من هاتين العتبتين في المساهمة في خلق الفرص التعليمية والمهنية غير المتكافئة فتحت العتبة السفلى توجد مناطق معزولة عزل اجتماعي في قلب المدن (خاصة في الولايات المتحدة) وكذلك المناطق لا يوجد الا عدد قليل جدا من الناس الملتحقين بوظائف مشروعة دائمة (هيلز و لوغوان وآخرون، 2007: 52)

ومما سبق فأن الطرق التي بها يؤدي الاستبعاد الاجتماعي الى انتهاك وانكار العدالة الاجتماعية باعتبارها فرص متكافئة ،فهو في الحقيقة شكل من أشكال الظلم الاجتماعي من حيث انه يعد حرمانا من الفرص التي ينبغي ان تكون متاحة امام الجميع (هيلز و لوغوان وآخرون، 2007: 52)

1. ضعف منظمات المجتمع المدني **Weak Civil Society Organizations**

يعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التي اخذت نطاقاً واسعاً في الوطن العربي ،بعد ان سبقهم الغرب اليه بمراحل ،فهو من المفاهيم التي تمثل حلقة من حلقات التعامل مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،فهو لا يمثل المجتمع بصورة عامة وانما هو جزء يعمل على اقامة العلاقات والروابط الثقافية والاجتماعية والعلمية والسياسية وغيرها من مجالات التواصل بين الناس والتي تقوم على اساس العمل التطوعي والمصالح والارادة الحرة ،ويعرفه البنك الدولي بأنه مجموعة ذات نطاق واسع من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها استنادا الى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو دينية أو خيرية ،فهو يظم كل من المنظمات غير الحكومية والجماعات المجتمعية المحلية والمنظمات الخيرية والدينية ومؤسسات العمل الخيري ويتضح من ذلك ان المجتمع المدني يضم جميع المؤسسات والجمعيات التي تعمل خارج اطار الدولة بشكل تطوعي مستقل (كيشانه، 2017: 21-23).

أن انعدام الثقة وتسلط القوانين المقيدة للحريات واللوائح التراكمية فهذا يؤدي الى ضعف أداء المنظمات وتقليل مشاركتها الاجتماعية وشراكتها التنموية وهذا بدوره يؤدي الى ضعف التوعية المجتمعية بالعمل الاجتماعي وكذلك من المعوقات التي تضعف عمل منظمات المجتمع المدني هو انعدام الكفاءة المهنية التخصصية اذ ان وجود الناشطين والمتطوعين لا يغني عن المهنية ذات القدرات لتحقيق الأهداف بأسرع وقت واقل تكلفة ، ولا يهمل العامل الاكثر اهمية الذي يتمثل في ضعف ثقة المواطن بالجمعيات نتيجة لضعف وعي المواطن بأهمية العمل الخير (ابو دوم، 2013: 18-19).

وللمعوقات الثقافية اثر بالغ في ضعف منظمات المجتمع المدني ايضا فالثقافة وما تنطوي عليها من معتقدات وقيم وأراء ما هي الا محصلة لتنشئة سياسية واجتماعية تمتد لعدة اطراف مثل الاسرة ووسائل الاعلام والمؤسسات التعليمية وغيرها من مؤسسات تسهم في عملية التنشئة كما ان طبيعة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني تفتقد الى التألف والتعاون ، ولا شك ان تلك الممارسات وما تتضمنه من مظاهر مختلفة من الفساد والتخلف تكون مصدرا للتهديدات الرئيسية ضد كل من (العدالة ،المساواة ، التنمية)وهذا

بدوره يؤدي الى العديد من المشكلات منها توسيع الفجوة الاجتماعية بين طبقة الفقراء وطبقة الاغنياء وتقليل فرصة الاستثمار وفقدان الثقة الافراد بسبب الغموض وعدم الوضوح(الأحمري، 2015: 104-105).

2. الفساد الاداري **Administrative Corruption**

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الفساد الاداري نتيجة لاختلاف وجهات النظر الاجتماعية والسلوكية والسياسية في كل دولة فتتقبلها دولة وترفضها دولة اخرى ، ومن هذه التعاريف هو الممارسة السلوكية التي لا تخضع الى معيار او ضابط معين وعلى وجه الخصوص المعايير البيروقراطية ، او محاولة شخص ما بطريقة محرمة وغير مشروعة بوضع مصالحه الخاصة فوق المصالح العامة او التي تكلف بخدمتها (الصيرفي، 2008: 30).

وتطور مفهوم الفساد الاداري من خلال ثلاث مدارس مختلفة فكريا هي:

1- المدرسة القيمية :تؤكد هذه المدرسة على القيم الدينية والمعايير الاخلاقية في محاربة الفساد كونه ظاهرة سلبية ضارة يجب القضاء عليها ومكافحتها لانحرافها عن المعايير الاخلاقية .

2- المدرسة الوظيفية :التي استندت الى المنهج الوظيفي حيث اعتبرت الفساد ظاهرة طبيعية ترافق عملية النمو والتطور وبناء على ذلك عرفته بأنه "ناتج عرضي لعمليتي التحديث والتنمية "

3- المدرسة ما بعد الوظيفية : ظهرت كرد فعل على تزايد الفساد وانتشاره من ناحية ومن ناحية اخرى وعلى عيوب الفلسفة الذرائعية التي اعتمدت عليها المدرسة الوظيفية ، فهي تعمل على اعادة المبادئ الاخلاقية (الحيالي، 2016: 943-945).

بما ان العدالة الاجتماعية هي بوابة الأمل وبانعدامها تعم الفوضى والفتن والاضطرابات ،فالعدالة بمفردها توفر الاستقرار والامن في حياة الفرد والجماعة ،واذا ساد الظلم والفساد تنتهك الحريات والحقوق ،فالعدالة الاجتماعية هي جوهر الانظمة الديمقراطية فالفساد يؤدي الى الظلم ،الذي يتناقض مع العدل فالترابط كبير ما بين محاربة الفساد وتحقيق العدالة فلا توجد عدالة اجتماعية في مجتمع فاسد ،وتحقيق العدالة يجعل المجتمع ينعم بالقانون والنزاهة والشفافية (ابو زيد، 2011: 64)

يهدد الفساد الاداري مجموعة من المبادئ الأساسية لحقوق الانسان منها حق الكرامة المتساوية لكلفة الافراد ،حيث ورد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1994 والذي جاء فيه "ان اساس الحرية والعدل والسلام في العالم هو الاعتراف بكرامة الانسان في جميع ابناء الاسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية ،وان تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري يؤدي الى اثار مدمرة من خلق حالة اضطرابات اجتماعية و توتر وهنا تتلاشى المعايير الموضوعية ليحل محلها المصالح المادية والاعتبارات الشخصية المرتبطة بالفساد الاداري

ليحدث في مثل هذه الحالات خلل في مبدأ العدالة الاجتماعية ليصبح الفساد هو المدخل الاسهل للحصول على الحقوق الاجتماعية دون اي رادع او قوة تلاحقه ' كذلك من شأن الفساد الاداري ان يؤدي الى انتهاك مبدأ الترابط ما بين المساواة والكرامة نتيجة للتمييز الذي يؤدي بدوره الى عزل وتهميش افراد المجتمع والاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص فيشعر الفرد ازائه بالظلم ، وبالتالي يفقد الثقة بالجهاز الاداري والسياسي ايضا الذي يتعرض استقراره الى الانهيار بمرور الزمن نتيجة تعرض مصالحهم بدرجات مختلفة للسلب والنهب والضياع وبذلك يؤدي الى ظهور طبقة اجتماعية جديدة جراء العائدات الغير المشروعة(الحيالي، 2016: 970).

تزداد وطأة الفساد الاداري في الدول النامية في الدول النامية كأحد المظاهر المصاحبة لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كما ينتج عن الفساد الاداري والتخلف عدم تحقيق العدالة الاجتماعية وتبديد الثروات وبذلك يختل التوازن الاجتماعي والاقتصادي وعدم استقرار الامن والتوتر (محمود، 2018: 55).

ان الفساد بأنواعه سواء كان فساد اداري او فساد مالي له مجموعة من النتائج والأثار منها ما تكون اقتصادية ومنها ما تكون اجتماعية ، فالاقتصادية تتمثل في تقليل فرص الاستثمار الحقيقية والعادلة ودخولها الى عجلة الاقتصاد وتحقيق معدل النمو ، ويمنع استثمار الكفاءات المهنية والعلمية في التنمية والانتاج التي هي اساس عمليات الانتاج والتنمية ، فانتشار الواسطة والمحسوبية تجعل الكفاءات يشعرون بالظلم وعدم وجود عدالة اجتماعية وبالتالي العزوف عن العمل والتفكير والمشاركة ،اما فيما يختص بالأثار الاجتماعية فتتمثل بالخلل في التركيبة الاجتماعية بسبب غياب العدالة التوزيعية الاقتصادية للسلع والخدمات ، وزعزعة القيم والمبادئ الاخلاقية مثل العدالة والصدق وتكافئ الفرص والمساواة بالإضافة الى ظهور طبقات اقلية مهمشة ومسلوبة الحقوق (عبدو، 2019: 40-41)

3. انعدام تكافؤ الفرص **Lack of equal opportunity**

يقصد بتكافؤ الفرص في ابسط معانيها بأنها مساواة انسانية تتعادل فيها جميع القيم وعلى وجه الخصوص القيم الاقتصادية ،بما معناه وضع الجميع في مستوى بوابة انطلاق واحدة ،حيث يقوم على نظام التربية والتعليم الذي يبذل جهد من اجل حصول الجميع على التربية المناسبة وكذلك حق الوصول الى اعلى تأمين خصول على المناصب الاجتماعية ،وبعدها يصبح من الضروري فرض ضرائب وقيود على التركات لأجل منع انتقال الامتيازات من جيل الى جيل اخر او الحد منه (ابراهيم، 2017: 242)

ويعد مبدأ عدم التمييز وتكافؤ الفرص حجر الزاوية للعدالة الاجتماعية ،وينظر البعض الى العدالة الاجتماعية بأنها مرادف للمساواة ،الا ان العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة المطلقة او الكاملة كما في التساوي الحسابي في انصبة الافراد من الثروة والدخل ،فمن الوارد ان تكون هنالك فروق في الانصبة تتواكب مع الفروق الفردية بين الناس في امور كثيرة كالفروق في الجهد المبذول في الاعمال المختلفة ، واغتنام الفرص قد يرتبط بتوافر قدرات معينة مثل مستوى تعليمي او امتلاك رأسمال او ارض والمنافسة على الفرص سوف تفتقر الى التكافؤ عندما تتسع الفروق في القدرات بين المتنافسين (الفلاح، 2016: 123).

الفصل الثالث : نتائج وتوصيات البحث

اولا :نتائج البحث

1. على الرغم من ان العدالة الاجتماعية لا تتجسد من خلال صورة واحدة وانما تعددت الصور التي تعبر عنها الا ان نتائج هذه الدراسة اثبتت ان التوزيع العادل للثروات هي اكثر الصور التي جسدت العدالة الاجتماعية ،ذلك لان ثروة البلد هي ملك للجميع لذا لا بد من توزيعها على كافة الافراد وبصورة متساوية وبذلك تقل الفوارق الطبقية بين الافراد وتسود العدالة الاجتماعية .
2. للتضامن الاجتماعي دور كبير في تحقيق العدالة الاجتماعية ويتضمن هذا المفهوم مساعدة الافراد المحتاجين وتخفيف .
3. يعتبر الفرد هو المسؤول الرئيسي عن تحقيق العدالة الاجتماعية ،فالفرد الذي يمارس العدالة داخل أسرته تعكس على المجتمع بأكمله باعتبار ان الأسرة هي جزء مصغر من المجتمع .
4. هنالك علاقة بين نقص كفاءة السياسة الاقتصادية وزيادة نسبة الفقر وذلك لأن الزيادة الكبيرة في البطالة والفقر وما خلفته من زيادة اعمال العنف والجريمة والارهاب سببها عدم وجود قادة يمتلكون الرؤيا الكاملة في الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية وهذا هو السبب الرئيسي في زيادة نسبة الفقر.
5. بما ان العدالة الاجتماعية تحتاج الى العديد من المقومات من اجل تحقيقها وتتجسد من خلال العديد من الصور لذلك لابد من وجود مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيقها وتنوعت هذه المعوقات وتعددت من مكان وزمان الى مكان وزمان اخر، ويعتبر انعدام تكافؤ الفرص هو السبب في عرقلة تحقيق العدالة الاجتماعية .

ثانيا :اقتراحات البحث

قدم هذا البحث مجموعة من التوصيات التي من الممكن تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية منها:

1. الى رئاسة مجلس البرلمان توجيه اللجان البرلمانية بضرورة العمل على سن التشريعات الضرورية والتي تهدف الى ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي .
2. الى وزارة الداخلية مساندة منظمات المجتمع المدني من اجل الوقوف بوجه التحديات التي تواجه الافراد في المجتمع عند مطالبتهم بالخدمات الاساسية التي تضمن لهم حياة كريمة .
3. الى المؤسسات الدينية الاهتمام بتنشيط دور الخطب والندوات الدينية بتوجيه الافراد في المجتمع بضرورة تعاون الافراد بعضهم مع البعض الاخر ،وترسيخ قيم العدالة الاجتماعية بين الافراد في المجتمع .
4. الى رئاسة الوزراء العراقية العمل على تقليل الفوارق الطبقية بين الافراد في المجتمع من خلال تطبيق العدالة الاجتماعية ،فالمجتمع الذي يكون افراده في مستوى طبقي متقارب تكون علاقاته الاجتماعية جيدة.
5. الى هيئة النزاهة القضاء على الفساد الإداري وانعدام تكافؤ الفرص على اعتبار انهما من الاسباب الرئيسة التي تؤدي الى انعدام تحقيق العدالة الاجتماعية.
6. الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من الضروري زيادة نسبة التضامن الاجتماعي في المجتمع من خلال التعاون والعمل الجماعي في المجتمع ،حيث يعتبر التضامن الاجتماعي اداة من الادوات الاساسية في تحقيق العدالة الاجتماعية.

المصادر العربية :

1. ابراهيم العيسوي : العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،بغداد ،2014.
2. ابْن منظوُر : لِسَانُ العَرب ،المجلد الثاني ،دار صادر ،بيروت ،2002 .
3. ابو بكر علي محمد امين : العدالة مفهومها ومنطلقاتها ، دار الزمان ، دمشق ، 2010.
4. احمد السيد النجار : الاليات الاقتصادية لبناء العدالة الاجتماعية ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ،2012.
5. احمد زايد : دولة العدل الاجتماعي مركزية القيمة ولا مركزية الحكم ،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، القاهرة ، 2010.
6. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي :الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ،كتب عربية ،القاهرة ، 2006.
7. امين أبو بكر علي محمد : العدالة مفهومها ومنطلقاتها ،دار الزمان للطباعة والنشر ،دمشق،2010.
8. توماس ماير و اودو فورهولت : ت راند النشار واخرون ، المجتمع المدني والعدالة ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2010.
9. جون هيلز وجوليان لوغوان وأخرون : ت محمد الجوهري ،الاستبعاد الاجتماعي ، عالم المعرفة ، الكويت ، 2007.
10. ديفيد جونستون : ت مصطفى ناصر ، مختصر تاريخ العدالة ، عالم المعرفة ،الكويت ،2012.

11. رضا سعادة :الفلسفة و مشكلات الانسان ،دار الفكر اللبناني ،بيروت ،1990.
12. سعيد الغانمي : مفاتيح اصلاحية جديدة ،المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2010 .
13. سلوى عياد ابو عجاجة : العدالة الاجتماعية في النظرية العالمية الثالثة ، اكاديمية الفكر الاسلامي ، ليبيا ، 2011.
14. السيد عبد الحميد فوده :مبدأ المساواة ومدى تطبيقه في مصر، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2006.
15. صلاح احمد هاشم : العدالة و المجتمع المدني حالة مصر ،الهيئة العامة لقصور الثقافة ،سلسة اصدارات خاصة ، مصر ،2006.
16. صلاح احمد هاشم : العدالة والمجتمع المدني ،الهيئة العامة لقصور الثقافة ،القاهرة ،2006.
17. صلاح احمد هاشم :الفقر وقضايا التنمية ، اطروحات نظرية ومعالجات ميدانية ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2008.
18. صلاح الدين فهمي محمود :الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ،المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ،الرياض،2018.
19. مايكل ج ساندل : ت محمد هناد ،الليبرالية وحدود العدالة ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2009.
20. محروس محمود خليفة :السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث ،دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ،2003 .
21. محمد الصيرفي : الفساد بين الاصلاح والتطوير الاداري ،مؤسسة حورس الدولية ،الاسكندرية ، 2008 .
22. محمد جمعة عبدو : الفساد أسبابه ...ظواهره ...أثاره والوقاية منه ، الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب ، ليبيا ،2019.
23. محمود كيشانه : المجتمع المدني أسسه المفهومية والاصطلاحية واختباراته التاريخية ،المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية العتبة العباسية المقدسة ، العراق ،2017.
24. وائل جمال وعمر سمير خلف وأخرون : العدالة الاجتماعية... مفاهيم و تطبيقات ، ط2 ،منتدى البدائل العربي للدراسات ، مؤسسة روزا لوكسمبورح - مكتب شمال افريقيا ، تونس ،2008.

المجلات العلمية

1. ازهار عبد الله حسن الحيالي : اثر ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان والمجتمع ،جامعة كركوك _كلية القانون والعلوم السياسية ،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ،العراق ،العدد(17)، المجلد(5) ،2016.
2. أسماعيل ابراهيم علي وحياة علي جاسم : الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بالسلوك الفوضوي لدى طلبة الجامعة ،مجلة نسق ،بغداد ،العدد(14) ،2017.
3. ايريك سوتاس :العدالة الانتقالية والعقوبات ،المجلة الدولية للصليب الاحمر ،العدد (870) ،المجلد(90) ،2008.
4. تمارا بنت محمد عبد الله الفلاح :العدالة الاجتماعية ،الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ،القاهرة ،العدد (56)،المجلد (1) ،2016.
5. حمد عبد الفتاح عبد الفتاح ابراهيم : أسس العدالة الاجتماعية ونظرياتها ، مجلة الخدمة الاجتماعية ،الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ،العدد (53) ،القاهرة ،2015
6. دينا ابراهيم متولي ابراهيم : العدالة الاجتماعية والتخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية بالريف المصري ،مجلة الخدمة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للإحصائيين الاجتماعين ،العدد(58) ،المجلد(58)،القاهرة، 2017.

7. شحاته ابو زيد :العدالة الاجتماعية ...تحقيقها ...اليات تفعيلها ،جامعة عين الشمس _كلية التجارة _قسم المحاسبة ،المجلد (15) ,2011 .
8. طارق عبد العال حماد : اعتبارات تحقيق العدالة الاجتماعية ،الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ، مجلة البحوث المالية والضريبية ، مصر ،العدد)92) ،2014.
9. عادل ياسر ناصر : ازمات و مرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية ،المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ،بغداد ، العدد (24)،2014.
10. عبد الرحمن احمد أبو دوم : دور منظمات المجتمع المدني في التوعية المجتمعية ، ,مجلة دراسات الكوارث ،جامعة افريقيا العالمية _معهد دراسات الكوارث واللاجئين ،القاهرة ،العدد(2)،2013.
11. علي خليفة الكواري : دراسة حول مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية ، سلسلة كتب المستقبل العربي حول الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت ، العدد (30)، 2004.
12. منى الحديدي : العدالة الاجتماعية والأمن الانساني ،جامعة القاهرة -كلية الاداب - مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، المجلة العربية لعلم الاجتماع ،العدد (14) ،2014.
13. هدى أحمد الديب ومحمود عبد العليم محمد : الاستبعاد الاجتماعي و مخاطره على المجتمع ،مجلة إضافات ، العدد (31-32) ، 2015 .

المؤتمرات والندوات العلمية

1. سلوى بنت محمد المحمادي : دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي ، المؤتمر الثالث للأوقاف في المملكة العربية السعودية ، السعودية ، 2009.
2. علي بن عايض الأحمري :تصور استراتيجي لدور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية في المملكة العربية السعودية ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،كلية العلوم الاستراتيجية ،قسم الامن الانساني ، الرياض ، 2015.
3. اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية : الحق في الضمان الاجتماعي ،الدورة 39 ، التعليق العام رقم 19 ، وثيقة)12.C/E،Gc/ 19)، 4 فبراير ،2008 .
4. المطالبة الحقوق ، مطالبة بالعدالة : دليل خاص بالمدافعات عن حقوق الانسان ، منتدى منطقة اسيا والمحيط الهادئ الخاص بالمرأة والقانون والتنمية ،2007.

الرسائل والأطاريح:

1. حسن محمد حسن النجار : اثر تطبيق العدالة التنظيمية على الاستغراق الوظيفي ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الازهر _غزة ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، عمادة الدراسات العليا ، غزة ،2017.

Reference:

1- Cortese Anthony :Walls and Bridges Social Justice and public policy ,New york , State University Of New york press ,2003.

2- Furlong Andy And Fred Cartels : Higher Education and social Justice ,British Library ، New York ،2009.
3- Levy Barry s sidle victor : social injustice and public healthy ,oxford university press ,new york ,2006.
4- Rawls John: A Theory Of Justice, United States of America ،President and Fellows of Harvard College ،1999.
5- Smith Amanda : Foundations of Social Policy Justice in Human Perspective ،Brooks Cole Cen gage ،United States of America ،2009.
6- Social Justice In an Open World The Role of the United Nations: New York, United Nations publication, 2006.
7- Zajda Joseph :Globalization ,Education and Social Justice ,Springer ,New york ,2006.

1. Ibrahim Al-Esawy: Social Justice and Developmental Models, The Arab Center for Research and Policy Studies, Baghdad, 2014.
2. Ibn Manzur: Lisan Al-Arab, Volume Two, Dar Sader, Beirut, 2002.
3. Abu Bakr Ali Muhammad Amin: Justice, its concept and its starting points, Dar Al-Zaman, Damascus, 2010.
4. Ahmed El-Sayed El-Naggar: Economic Mechanisms for Building Social Justice, Center for Political and Strategic Studies, Cairo, 2012.
5. Ahmed Zayed: The State of Social Justice, Centralization of Value and Decentralization of Governance, Information and Decision Support Center, Cairo, 2010.
6. Ismail Abdel Fattah Abdel Kafi: The Easy Encyclopedia of Political Terms, Arabic Books, Cairo, 2006.
7. Amin Abu Bakr Ali Muhammad: Justice, its concept and its starting points, Dar Al-Zaman for Printing and Publishing, Damascus, 2010.
8. Thomas Mayer and Udo Voorholt: T. Rand Al-Nashar and others, Civil Society and Justice, Egyptian General Book Organization, Cairo, 2010.
9. John Hills, Julian Logwan and others: T. Muhammad Al-Gohari, Social Exclusion, The World of Knowledge, Kuwait, 2007.
10. David Johnston: T. Mustafa Nasser, A Brief History of Justice, The World of Knowledge, Kuwait, 2012.
11. Reda Saadeh: Philosophy and Human Problems, Lebanese House of Thought, Beirut, 1990.

12- Saeed Al-Ghanimi: Keys to New Reform, The Arab Organization for Translation, Beirut, 2010.
13. Salwa Ayyad Abu Ajaja: Social Justice in the Third Global Theory, Academy of Islamic Thought, Libya, 2011.
14- Mr. Abdel Hamid Fouda: The principle of equality and its application in Egypt, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2006.
15- Salah Ahmed Hashem: Justice and Civil Society: The Case of Egypt, The General Authority for Cultural Palaces, a series of special publications, Egypt, 2006.
16. Salah Ahmed Hashem: Justice and Civil Society, The General Authority for Cultural Palaces, Cairo, 2006.
17- Salah Ahmed Hashem: Poverty and Development Issues, Theoretical Theses and Field Treatments, Dar Tiba for Publishing and Distribution, Cairo, 2008.
18. Salah El-Din Fahmy Mahmoud: Administrative corruption as an obstacle to social and economic development processes, Arab Center for Security Studies and Training, Riyadh, 2018.
19. Michael J. Sandel: T. Muhammad Hanad, Liberalism and the Limits of Justice, The Arab Organization for Translation, Beirut, 2009.
20- Mahrous Mahmoud Khalifa: Social Policy and Planning in the Third World, University Knowledge House, Alexandria, 2003.
21- Muhammad Al-Serafy: Corruption between reform and administrative development, Horus International Foundation, Alexandria, 2008.
22- Muhammad Juma Abdo: Corruption, its causes, phenomena, effects and prevention, Libyan Agency for Standard International Book Numbering, Libya, 2019.
23- Mahmoud Kishaneh: Civil Society: Its Conceptual and Terminological Foundations and Its Historical Tests, The Islamic Center for Strategic Studies, al-Abbas's (p) Holy Shrine, Iraq, 2017.
24. Wael Jamal, Omar Samir Khalaf and others: Social Justice… Concepts and Applications, 2nd Edition, Arab Forum for Alternatives for Studies, Rosa Luxembourg Foundation - North Africa Office, Tunis, 2008.
Scientific journals
1. Azhar Abdullah Hassan Al-Hayali: The Impact of Administrative Corruption on Human Rights and Society, University of Kirkuk - College of Law and Political Science, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Iraq, Issue (17), Volume (5), 2016.

2. Ismail Ibrahim Ali and Hayat Ali Jassim: Social exclusion and its relationship to chaotic behavior among university students, Naseeq Magazine, Baghdad, issue (14), 2017.
3. Eric Sotas: Transitional Justice and Penalties, International Review of the Red Cross, Issue (870), Volume (90), 2008.
4. Tamara bint Muhammad Abdullah Al-Falah: Social Justice, The Egyptian Association of Social Workers, Cairo, Issue (56), Volume (1), 2016.
5. Hamad Abdel-Fattah Abdel-Fattah Ibrahim: Foundations of Social Justice and Theories, Journal of Social Work, Egyptian Association of Social Workers, Issue (53), Cairo, 2015
6. Dina Ibrahim Metwally Ibrahim: Social Justice and Planning for Social Welfare Services in the Egyptian Rural, Journal of Social Work, Egyptian Society of Social Statisticians, Issue (58), Volume (58), Cairo, 2017.
7. Shehata Abu Zaid: Social justice ... its realization ... the mechanisms for its activation, Ain Al-Shams University - Faculty of Commerce - Accounting Department, Volume (15), 2011.
8. Tarek Abdel-Al Hammad: Considerations for Achieving Social Justice, The Egyptian Association of Public Finance and Taxes, Journal of Financial and Tax Research, Egypt, Issue (92), 2014.
9. Adel Yasser Nasser: Crises and Stability Foundations in Arab Societies, The Political and International Journal, Al-Mustansiriya University, Baghdad, No. (24), 2014.
10. Abdul Rahman Ahmed Abu Doum: The Role of Civil Society Organizations in Community Awareness, Journal of Disaster Studies, International University of Africa - Institute for Disaster and Refugee Studies, Cairo, Issue (2), 2013.
11. Ali Khalifa Al-Kuwari: A Study on the Concept of Citizenship in Democratic Countries, The Arab Future Books Series on Democracy and Democratic Development in the Arab World, Beirut, No. (30), 2004.
12. Mona Al-Hadidi: Social Justice and Human Security, Cairo University - Faculty of Arts - Center for Research and Social Studies, The Arab Journal of Sociology, Issue (14), 2014.
13- Huda Ahmed El-Deeb and Mahmoud Abdel-Alim Mohamed: Social exclusion and its dangers to society, Addafat Magazine, Issue (31-32), 2015.

Conferences and scientific symposia

1. Salwa bint Muhammad Al-Muhammadi: The role of the endowment in achieving social solidarity, the Third Conference of Endowments in the Kingdom of Saudi Arabia, Saudi Arabia, 2009.
2. Ali bin Ayed Al-Ahmari: A Strategic Perception of the Role of Civil Society Organizations in Enhancing Transparency in the Kingdom of Saudi Arabia, Naif Arab University for Security Sciences, College of Science